المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (3) - يوليو 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

السياسات العامة للحماية الاجتماعية المتكاملة: دراسة حالة التجربة الصينية منذ عام 1978

إيمان موسى

خبير سياسات الحماية الاجتماعية والدعم

eman.moussa2009@gmail.com

Comprehensive Public Policies for Social Protection: A Case Study of the Chinese Experience Since 1978

Eman Moussa

Expert of Social Protection and Subsidy Policies

eman.moussa2009@gmail.com

DOI: 10.21608/ijppe.2024.369744 URL: http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2024.369744

- تاريخ استلام البحث: 2024/2/21، وتاريخ قبوله: 2024/5/20
- توثيق البحث: موسى، إيمان. (2024). السياسات العامة للحماية الاجتماعية المتكاملة: دراسة حالة التجربة الصينية منذ عام 1978. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، *3*(3)، 54 – 88.

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (3) - يوليو 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

السياسات العامة للحماية الاجتماعية المتكاملة: دراسة حالة التجربة الصينية منذ عام 1978

المستخلص

شهدت الصين منذ بداية عملية الإصلاح والانفتاح عام 1978 تحولات هائلة في مختلف المجالات، بما في ذلك سياسات الحماية الاجتماعية وبرامج سوق العمل، وشكلت السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة أهم عوامل نجاح تحول الصين إلى إحدى القوى الاقتصادية الرائدة عالميًّا. ويسعى هذا البحث إلى تقديم تقييم شامل لتجربة الصين منذ عام 1978 في تطبيق سياسات الحماية الاجتماعية المتكاملة، بالاعتماد على برامج سوق العمل ضمن مكونات المفهوم المتكامل إلى جانب برامج المساعدات الاجتماعية، وبرامج التأمين الاجتماعي. وقد تم تحليل تطورات السياسات الاجتماعية والبرامج التي اتخذتها الصين خلال فترة الدراسة، وتقديم تقييم لفاعليتها، وتأثيرها على سوق العمل ومجتمع الصين بشكل عام. ويركز هذا البحث على دراسة مختلف السياسات والبرامج التي تم تطبيقها في مجالات، مثل: التأمين الصحي، والتقاعد، والبطالة، وتحسين الشروط العملية، مع استعراض التحديات التي واجهت تطبيق هذه السياسات، وتقديم توصيات لتحسين الأداء في المستقبل. وقد اعتمد البحث على المنهجيات التحليلية والبيانات الثانوية المتاحة لتحقيق أهدافه، وخاصة منهجية دورة السياسات العامة، ومنهج دراسة الحالة، من خلال اختيار الصين نموذجًا للدول الأخرى ومصدرًا للتعلم والتأثير في تصميم وتنفيذ السياسات العامة للحماية الاجتماعية المتكاملة، وذلك من خلال فهم التجارب والتحديات التي مرت بها الصين في تطبيق سياسات الحماية الاجتماعية المتكاملة، وتم التوصل إلى عدة نتائج أهمها أن هناك عدة مقومات أسهمت في نجاح تجربة الصين في تطبيق سياسات أكثر تكاملًا في الحماية الاجتماعية، مثل: التغير الديموجرافي في نسبة السكان البالغين، الذي أسهم في الحد من الفقر على مدار العقود الماضية، والصياغة المحددة الواضحة والملزمة لبرامج الحماية الاجتماعية، والتطبيق اللامركزي للسياسات. وقد تم تحديد عدة متطلبات لتحسين سياسات الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء الاستفادة من التجربة الصينية.

الكلمات الدالة: الحماية الاجتماعية، برامج سوق العمل، شبكات الأمان الاجتماعي، التأمين الاجتماعي، الصين

المقدمة

تُعدُّ الحماية الاجتماعية كسياسات، نتاجا لتحولات وتغيرات ومراحل انتقالية تطورت باختلاف المدى الزمني والإقليمي. وقد تبلور المحدد الرئيسي في هذا التطور حول التغير في فلسفة مدارس الفكر الاقتصادي، وتغير المذاهب السياسية المهيمنة عالميًّا، والانتشار الإقليمي للدول والانفتاح على الاقتصاد العالمي، والانضمام للتنظيمات الدولية، وخاصة منظمة العمل الدولية، والتي كان لها دور مهم في بلورة مفهوم الحماية الاجتماعية المتكامل، ليتضمن مكونا أساسيا هو برامج سوق العمل، إلى جانب مكونين أساسيين آخرين؛ هما برامج المساعدات الاجتماعية، وبرامج التأمين الاجتماعي (Schmitt et al., 2015).

وقد اعتمد العديد من الدول النامية على استيراد المفاهيم والسياسات من الدول الغربية والمؤسسات والمنظمات الدولية، وتطبيقها داخليًّا، وأحيانًا يكون التطبيق دون إعادة صياغة هذه السياسات والمفاهيم؛ لتتناسب مع طبيعة هذه الدول وظروفها، وهو نفسه المنطق الذي تعرض له مفهوم الحماية الاجتماعية، حيث ظل لعقود يقتصر في تعريفه على برامج المساعدات الاجتماعية وبرامج التأمين الاجتماعي، لأنها الرؤية التي تبنتها المنظمات الغربية لفترة زمنية طويلة.

ثم جاء القرن الحادي والعشرون، حيث حدث توسع في نشر فكرة العمل وأهميته في تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية، بما في ذلك مكافحة الفقر والوقاية منه، وتحسين المؤشرات الاجتماعية، مثل البطالة، ونسبة التغطية والتوزيع. وعليه، حاول العديد من الدول النامية تطبيق المفهوم المتكامل للحماية الاجتماعية، سواء في مرحلة صياغة السياسات أو مرحلة التنفيذ.

وفي الوقت الحاضر، اتحدت المنظمات والمؤسسات الدولية في النهوض بالحماية الاجتماعية المتكاملة، حيث يتم دعم تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الأرضيات، من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها على مختلف المستويات، والجهود المشتركة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والشركاء الاجتماعيين المعنيين، بما في ذلك الشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية المتكاملة (ILO, 2017–2019)، وصولًا إلى استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، من خلال إدراج سياسات وبرامج سوق العمل في إطار المفهوم الواسع الشامل والمتكامل للحماية الاجتماعية.

أما تجربة الصين، فهي من التجارب المتميزة في مجال الحماية الاجتماعية، التي رصدتها المؤسسات الدولية، وقامت بتوثيقها في أدبياتها المختلفة على مدار العقود الماضية؛ فتجربة الصين في القضاء على الفقر على مدار الأربعين سنة الماضية –بحيث انخفض عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن 1.9 دولار في اليوم، فتم انتشال أكثر من 800 مليون فرد من الفقر المدقع– هي تجربة مثيرة للاهتمام والبحث عن كيفية تنفيذها بكفاءة وفاعلية

(Liu et al., 2019)، خاصة أن الصين استطاعت من خلال هذا النجاح القضاء على ما يقارب 75% من الفقر المدقع بها (World Bank, 2022).

وعلى الرغم من حجم التعداد السكاني للصين، والذي بلغ 1.43 مليار نسمة، وفقًا لبيانات البنك الدولي لعام 2023، فإنها تتمتع بمعدل بطالة منخفض، مقارنة بمعدل البطالة العالمي، والبالغ 6.28% عام 2021 (عبد الحميد، 2023)؛ مما يثير الاهتمام البحثي بدراسة التجربة الصينية التي استطاعت في ظل كثافتها السكانية الضخمة، واحتلالها المركز الثاني في العالم من حيث عدد السكان، أن تتغلب على أهم مرضين يواجهان أي بلد، وهما الفقر والبطالة.

وتعتبر دراسة التجربة الصينية مفيدة للبلدان الأخرى، بما في ذلك مصر، التي تسعى إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وخفض مستوى الفقر، حيث توفر الدراسة رؤى قيمة وتوجيهات عملية لوضع السياسات العامة، وتطوير الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ولذا، قامت الدراسة بتحليل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتلك السياسات على المجتمع الصيني والعوامل التي ساعدت على نجاحها.

واستنادًا إلى ما سبق، تم تقسيم الدراسة من بعد تحديد الإشكالية والتساؤلات والأهمية والأهداف في المقدمة إلى عدة نقاط هي: مراجعة الأدبيات، والإطار النظري لمفهوم الحماية الاجتماعية المتكاملة والمفاهيم ذات الصلة، ثم الانتقال إلى العوامل المؤثرة على سياسات الحماية الاجتماعية في الصين، وتحليل دورة سياسات الحماية الاجتماعية في الصين، وصولًا إلى عرض نتائج الدراسة وتوصيات للاستفادة منها في الحالة المصرية.

إشكالية الدراسة

في الوقت الذي تطور فيه مفهوم الحماية الاجتماعية من المفهوم الجزئي، الذي يعتمد على برامج المساعدات الاجتماعية، والتحول نحو المفهوم المتكامل، القائم على ثلاثة مكونات رئيسية، هي: برامج المساعدات الاجتماعية، وبرامج التأمين الاجتماعي، وبرامج سوق العمل، بيد أنه لا يزال هناك العديد من دول العالم، وخاصة الدول النامية، تطبق مفاهيم جزئية للسياسات العامة للحماية الاجتماعية، تعتمد على برامج المساعدات العينية والنقدية المشروطة وغير المشروطة في علاجها لمشكلات الفقر، والبطالة وسوء مستوى المعيشة لبعض الفئات لديها؛ وما نتج عن ذلك من عدم قدرة هذه الدول على تحقيق أهدافها في القضاء على الفقر، وتقليص البطالة، وتوسيع التغطية التأمينية لمواطنيها، بما يحقق تمكينهم اقتصاديًّا وتخارجهم من دائرة الفقر.

وعلى الرغم من التحديات الديموجرافية والسياسية والاقتصادية والإدارية المختلفة التي واجهتها الصين على مدار العقود الأربعة الماضية، فقد تمكنت خلال السنوات الأخيرة الماضية من خفض نسبة الفقر إلى الصفر، ووصلت بمعدلات البطالة إلى مستويات منخفضة، بالإضافة إلى زيادة معدلات التغطية التأمينية لأفراد المجتمع،

سواء على أساس الاشتراكات أو غيرها، وهو ما يتطلب بحث ودراسة مدى تكامل سياسات الحماية الاجتماعية في الصين.

التساؤلات

يتبلور التساؤل الرئيسي للدراسة حول **إلى أي مدى نجحت الصين في تطبيق سياسات عامة أكثر تكاملًا في الحماية الاجتماعية؟** وتفرعت عن هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

1. ما مفهوم سياسات الحماية الاجتماعية المتكاملة المعتمدة على برامج سوق العمل كأحد مكوناتها الرئيسية؟
2. ما العوامل التي أثرت على تطوير سياسات الحماية الاجتماعية في الصين منذ عام 1978؟
3. كيف تطورت مراحل صنع السياسات العامة للحماية الاجتماعية في الصين؟
4. ما عوامل نجاح سياسات الحماية الاجتماعية في الصين؟
5. ما متطلبات تطبيق سياسات الحماية الاجتماعية المتكاملة في مصر في ضوء الاستفادة من التجربة الصينية؟

المنهجية

تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة، والمدخل التاريخي للإجابة عن تساؤلها الرئيسي عن مدى كفاءة تحقيق المفهوم المتكامل لسياسات الحماية الاجتماعية في الصين، وذلك بقياس نجاح درجة التكامل من خلال عدة مؤشرات تقيس كفاءة تنفيذ كل مكون من مكونات المفهوم المتكامل، وهي:

- **برامج المساعدات الاجتماعية.** يتم قياس مدى نجاحها من خلال تحليل تطور مؤشرات الفقر، خاصة مع زيادة عدد السكان.
- **التأمين الاجتماعي.** يستهدف تغطية السكان ببرامج المعاشات والتأمين، ويقاس بدرجة التغطية التأمينية للسكان.
- **برامج سوق العمل.** تستهدف التشغيل الكامل لأفراد المجتمع، خاصة الشباب في سن العمل، ويتم قياسها من خلال تحليل التطور في معدلات البطالة والتشغيل.

ولقياس درجة التكامل، تم استخدام منهجية دورة السياسات العامة؛ لتحليل المراحل المختلفة للسياسات العامة للحماية الاجتماعية، بدءًا من تحديد الأولويات ووضع الأجندة، مرورًا بصياغة السياسات، وصولًا لمرحلة التنفيذ، والرقابة على عملية التنفيذ من أجل التطوير المستمر للسياسات، وذلك في إطار الجدول الزمني لكل مُكِّون من مكونات المفهوم من حيث بداية إدراجه في مفهوم الحماية الاجتماعية في الصين، وموقع برامج سوق العمل ضمن هذا المفهوم.

أهمية الدراسة

تتبلور أهمية الدراسة العلمية في إسهامها في تقديم مقترح علمي حول سياسات الحماية الاجتماعية بمفهومها المتكامل، القائم على ثلاثة برامج رئيسية (المساعدات الاجتماعية –التأمين الاجتماعي – سوق العمل)، حيث يعتمد العديد من الدراسات على المفهوم الجزئي في دراسة الحماية الاجتماعية.

ومن خلال دراسة حالة تجربة الصين، يمكن التوصل إلى توجيهات ورؤى قيمة للدول الأخرى التي تسعى إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة. وتتمثل الأهمية العملية في قدرة الحكومات في الدول الناشئة، على غرار الصين، على إدراك التعريف المتكامل للحماية الاجتماعية، الأمر الذي من شأنه مساعدة صناع القرار في المراحل الأولى من صياغة السياسات العامة للحماية الاجتماعية في تصميم سياسات حماية اجتماعية متكاملة تجمع بين المكونات الثلاثة في استراتيجية واحدة؛ مما يسهل عملية التنفيذ، ويحقق الفاعلية من العوائد المتوقعة من هذه السياسات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل السياسات العامة للحماية الاجتماعية المتكاملة في الصين، وتحديدًا منذ بداية عملية الإصلاح والانفتاح عام 1978؛ حيث شهدت الصين تحولات هائلة في مختلف المجالات، بما في ذلك سياسات الحماية الاجتماعية وبرامج سوق العمل. وشكلت السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة أهم عوامل نجاح الصين في التحول إلى إحدى القوى الاقتصادية الرائدة عالميًّا، بما في ذلك العوامل والاستراتيجيات التي أسهمت في تحقيق التقدم والتحديات والتحولات التي تواجهها، وبالتالي فإن الأهداف الرئيسية للدارسة هي كما يلي:

1. دراسة مراحل تطور مفهوم الحماية الاجتماعية وصولًا إلى المفهوم المتكامل.
2. استعراض وتحليل العوامل التي أثَّرت في تطور سياسات الحماية الاجتماعية في الصين، وأثرها على المجتمع الصيني.
3. تحليل دورة سياسات الحماية الاجتماعية في تجربة الصين.
4. تقييم إيجابيات وسلبيات تجربة الصين في الحماية الاجتماعية.
5. استخلاص أهم الدروس المستفادة من تجربة الصين بما يفيد التجربة المصرية.

مراجعة الأدبيات

في إطار الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة والتساؤلات الفرعية، تمت مراجعة الأدبيات التي تناولت دراسة الحماية الاجتماعية، من حيث موضوعاتها، وأهدافها، والمنهجيات المستخدمة فيها، والنتائج التي توصلت إليها. وقد تم تقسيم الأدبيات إلى اتجاهين أساسيين، هما: التأصيل النظري، والتجربة الصينية.

الاتجاه الأول: التأصيل النظري لتطور مفهوم الحماية الاجتماعية المتكاملة في ظل تغير الفكر السياسي والاقتصادي

تناولت أدبيات هذا الاتجاه دراسة العلاقة بين التحولات في الفكر السياسي والاقتصادي وبين تغير فلسفة ومفهوم الحماية الاجتماعية، وتمثلت أهمية دراسة هذه الأدبيات في قياس مدى تأثير تغيُّر الأفكار السياسية والاقتصادية السائدة في دولة ما على طبيعة السياسات الاجتماعية، بشكل عام، وسياسات الحماية الاجتماعية، بشكل خاص، وذلك من خلال عدة زوايا رئيسية، وهي:

- **تأثير النظام السياسي والهياكل الحكومية والتوجهات والتحولات السياسية.** على صياغة مفهوم الحماية الاجتماعية وسياساتها.
- **التحولات في هيكل الاقتصاد.** إذا كانت هناك تغييرات في هيكل الاقتصاد، فقد تكون هناك حاجة لتكييف سياسات الحماية الاجتماعية بما يتناسب مع تلك التحولات، ويحافظ على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.
- **التأثير على سوق العمل.** يمكن أن يؤثر التغيُّر في الفكر الاقتصادي على سوق العمل والتوظيف.
- **تأثير التحولات الديموجرافية.** يمكن أن يكون للتغيُّرات في التركيبة السكانية، مثل ارتفاع نسبة الشيخوخة، تأثير كبير على كيفية تقديم الحماية الاجتماعية وتمويلها.
- **تأثير التطورات التكنولوجية.** هناك تأثير للتحول التكنولوجي والتحول الرقمي على آليات تقديم الحكومة الخدمات للمواطنين.

وفيما يتعلق بتأثير النظام السياسي والتوجهات السياسية في تطور صياغة مفهوم سياسات الحماية الاجتماعية، وفلسفة ومفهوم الحماية الاجتماعية في الفكر الاشتراكي، فقد سلطت دراسة (هيلبرونز، 2002) الضوء على بوادر ظهور سياسات الحماية الاجتماعية بمفهومها البسيط، حيث ظهرت كأفكار في الفكر الاشتراكي عندما قدم "مارك أوين" خلال الفترة بين 1816–1820 وثيقة تدعو إلى إعادة التنظيم الاجتماعي على نطاق شامل، وذلك بجعل الفقراء منتجين، من خلال إنشاء القرى التعاونية، ولم يحدد "أوين" كيفية تحويل هذه الأفكار إلى برامج محددة.

وما يتعلق **بتأثير الهياكل الحكومية، والإطار المؤسسي والتشريعي على تطور مفهوم وسياسات الحماية الاجتماعية، وتأثير المنظمات الدولية،** فقد سلطت دراسة (Schmitt et al., 2015) الضوء على العوامل المحلية والدولية التي تؤثر في توقيت اعتماد التشريعات الاجتماعية، وعلى التطورات العالمية طويلة الأمد في مجال الحماية الاجتماعية. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل مدى انتشار التشريعات المتعلقة بالحماية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال دراسة التوقيت والعوامل المحلية والدولية التي تؤثر في اعتماد التشريعات الاجتماعية.

ومع دخول الألفية الجديدة، بدأت المنظمات الدولية تدرك المفهوم الواسع والشامل للسياسات الاجتماعية، وخاصة الحماية الاجتماعية، التي لا تتعارض مع تحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحقيق الرفاهة الاجتماعية، خاصة مع تطور مفهوم العقد الاجتماعي خلال تلك الفترة. ولذلك، ركزت الدراسات على بحث التعريف المتكامل للحماية الاجتماعية، التي تحقق الإنصاف وتعتمد على معيار التشاركية في وضع السياسات، والتطورات التي طرأت على هذه السياسات من حيث آليات الإنفاق والتغطية، بما في ذلك العديد من الدراسات التي أعدتها منظمة العمل الدولية، بما في ذلك تقرير الحماية الاجتماعية من الامتياز إلى الحق الصادر عام 2014 (منظمة العمل الدولية، 2014)، وتقرير نحو مفهوم عالمي للحماية الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (ILO, 2017).

الاتجاه الثاني: تجربة الصين في الحماية الاجتماعية

بمراجعة أدبيات الحماية الاجتماعية، تميزت تجربة الصين بقدرتها الفريدة على الحد من معدلات الفقر، ففي دراسة (Liu et al., 2019) التي تناولت العلاقة بين التغيُّرات السياسية والإصلاحات الإدارية؛ للحد من معدلات الفقر في الصين على مدى ٤٠ عامًا، باستخدام المدخل التاريخي والمنهجية الوصفية التحليلية، أوضحت الدراسة أن الصين حققت تقدمًا كبيرًا في تحقيق أهدافها في القضاء على الفقر خلال الأربعين عامًا الماضية، حيث انخفض عدد سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر الحالي بمقدار 739.9 مليون نسمة. وقد ساهمت الصين بأكثر من 70% في الجهود العالمية للحد من الفقر على مستوى العالم.

ولعل أحد أهم الأسباب التي ساعدت الصين في القضاء على معدلات الفقر المرتفعة لديها هو مدى فاعلية الإنفاق على برامج المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لصغار المزارعين. وقد اهتمت دراسة (Le-rong, Y & Xiao- Yun, L, 2021) بتقييم تأثير الإنفاق على شبكات الضمان الاجتماعي في الصين على الحد من عدم المساواة في الدخل والفقر في الريف.

وبالاستناد إلى البيانات الإحصائية الوطنية للصين خلال الفترة 1978–2018، تبين وجود علاقة إيجابية بين إنفاق الضمان الاجتماعي وفجوة الدخل بين سكان الحضر والريف على المدى الطويل، باستخدام تحليل التكامل المشترك لتقييم تأثير الإنفاق على شبكات الضمان الاجتماعي على تقليل عدم المساواة في الدخل وفقر الريف.

وكانت وسيلة النظام السياسي في تطوير سياساته هي الاعتماد على برامج سوق العمل، خاصة برامج سوق العمل النشطة، فقد قدمت دراسة (Chan, 2013) تقييمًا نقديًّا لتطور سياسات سوق العمل في الصين، حيث أشارت إلى أن سياسات سوق العمل النشطة في الصين قد تم توسيع نطاقها استجابةً لتغير سوق العمل، وظهور نزاعات العمل، ولكنها لم تحل محل سياسات سوق العمل السلبية، بل تم الجمع بينهما في مرحلة التنفيذ.

وقد نجحت الصين في تطوير سياسات وبرامج سوق العمل بها، كي تحقق من خلالها مستهدفات الحماية الاجتماعية، وهو ما أظهره تقرير منظمة العمل الدولية عن برنامج العمل اللائق في الصين للفترة من 2016 إلى 2020 (ILO, 2016).

وأسهمت مراجعة الأدبيات في التوصل لعدة ملاحظات، **أولها:** ندرة الدراسات التي قامت بتقييم مدى قيام الدول بصياغة وتنفيذ المفهوم المتكامل لسياسات الحماية الاجتماعية، **ثانيها:** تركيز معظم الدراسات في بحثها على المفهوم الجزئي القائم على برامج المساعدات الاجتماعية (شبكات الأمان الاجتماعي)، **ثالثها:** اهتمام واتجاه المنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، إلى أهمية الاعتماد على برامج سوق العمل كمكون أساسي ضمن المفهوم المتكامل للحماية الاجتماعية، باعتبارها الوسيلة الأساسية لتمكين الأفراد ماليًّا على المدى الطويل، وعدم الاقتصار على برامج المساعدات الاجتماعية، سواء العينية أو النقدية كوسيلة للحد من الفقر، **وأخيرًا:** أهمية تجربة الصين كتجربة ثرية في دراسة الحماية الاجتماعية، نظرًا لما واجهته من تحديات كبيرة، أثرت على هذه السياسات في مراحلها الأولى، لا سيما السياسية والاقتصادية والديموجرافية. وعليه، تم وضع الإطار النظري لمفهوم الحماية الاجتماعية المتكاملة والمفاهيم ذات الصلة به.

ويتضح من الأدبيات السابقة أن بعضها ركز على التأصيل النظري لمفهوم الحماية الاجتماعية المتكاملة، من دون التطرق إلى الجانب التطبيقي في الدول، والبعض الآخر سلط الضوء على قياس الجوانب الجزئية لعمليات التطبيق، ومن ثَمَّ تسعى الدراسة إلى الجمع بين الجانب النظري لمفاهيم الحماية الاجتماعية المتكاملة مع التطبيق على دراسة حالة مهمة في هذا المجال مثل الصين.

الإطار النظري لمفهوم الحماية الاجتماعية المتكاملة

تُعرِّف منظمة العمل الدولية سياسات الحماية الاجتماعية في أحدث تقاريرها بأنها "مجموعة من السياسات والبرامج المصممة؛ لتقليل ومنع الفقر والضعف طوال حياة الفرد، وتحقيق مزايا للأسرة تساعد في تخارجها من دائرة الفقر، وتمكينها من الاستفادة من الفرص الاقتصادية عن طريق رفع دخل الأسرة بتوفير العمل اللائق" (ILO, 2017–2019)

أما بنك التنمية الآسيوي، فيعرف الحماية الاجتماعية بأنها "مجموعة السياسات والبرامج المصممة للحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل، والحد من تعرض الناس للمخاطر، وتعزيز قدرتهم على حماية أنفسهم من المخاطر، وانقطاع/فقدان الدخل"، وهي إحدى الركائز الثلاث لاستراتيجية بنك التنمية الآسيوي للحد من الفقر، وقد قسمها البنك إلى خمسة مكونات رئيسية، شملت جميع محاور الحماية الاجتماعية، وحدد برامج فرعية ضمن كل مكون من هذه المكونات، وهي: سياسات وبرامج سوق العمل، وبرامج التأمين الاجتماعي، وبرامج المساعدة الاجتماعية، والمخططات الجزئية، وحماية الطفل (ADB, 2003).

أما البنك الدولي، فقد تبنى المفهوم الجزئي للحماية الاجتماعية لفترة طويلة، وهو المفهوم المبني على أن الحماية الاجتماعية تعني برامج المساعدات الاجتماعية، وبناء شبكات أمان اجتماعي، ولم يدخل في صياغاته للبرامج التي يصممها فكرة التمكين الاقتصادي حتى بداية الألفية الجديدة. وقد أسهم البنك الدولي في تطوير المفهوم الجزئي المرتبط بالمساعدات الاجتماعية، إلى مفهوم متكامل من خلال إطلاقه لمصطلح " الحماية الاجتماعية التكيفية–adaptive social protection" (Bowen et al., 2020).

أما منظمة الإسكوا، فقد قدمت عدة تعريفات للحماية الاجتماعية التكيفية والوقائية، وتعريفًا واسعًا للحماية الاجتماعية كمجموعة من السياسات والبرامج العامة التي تهدف إلى ضمان مستوى معيشي لائق، والحصول على الرعاية الصحية طوال دورة الحياة، وأنه يمكن تقديم معونات أو مساعدات الحماية الاجتماعية نقدًا أو عينًا من خلال أنظمة شاملة أو هادفة غير قائمة على الاشتراكات، أو من خلال أنظمة المساهمات، مثل: معاشات التقاعد، والتدابير التكميلية لبناء رأس المال البشري، وخلق الأصول (الإسكوا، 2023).

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في بلورة سياسات الحماية الاجتماعية لتكون أكثر تكاملًا، فقد اهتمت الأمم المتحدة منذ نشأتها بملف الحماية الاجتماعية، وتطور هذا الاهتمام عبر العقود الماضية، تزامنًا مع تطور مدارس الفكر الاقتصادي المهيمنة على الاقتصاد العالمي، ومع التغيُّرات السياسية التي فرضت أنظمة الحكم، والمذاهب السياسية التي أثرت في صياغة سياسات الحماية الاجتماعية. وقد عمدت المنظمة إلى تعاون وكالاتها

وهيئاتها المختلفة للخروج بمضمون سياسات متكاملة، وقد تجلى ذلك في استراتيجيتها للتنمية المستدامة 2030. وارتبطت أهداف استراتيجية التنمية المستدامة بالحماية الاجتماعية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل 1

العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين الحماية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة 2030م

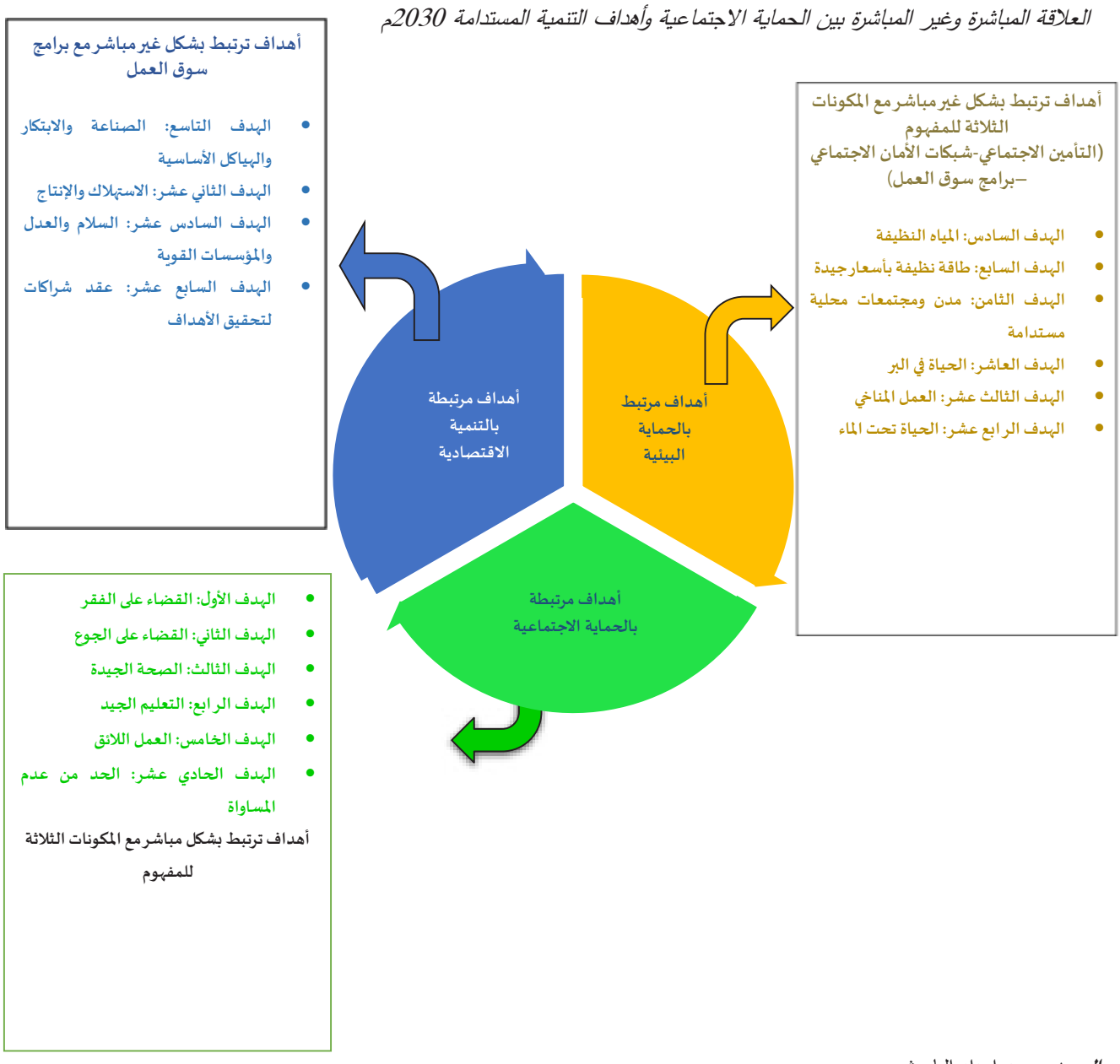

المصدر: من إعداد الباحث.

وإجمالًا، ومن مراجعة تطور فلسفة ومفهوم الحماية الاجتماعية لدى المنظمات الدولية المعنية بهذه السياسات، والتي تعتمد عليها الدول في استيراد مفاهيمها وسياساتها من خلال هذه المنظمات، فإن المكونات

الرئيسية لسياسات الحماية الاجتماعية المتكاملة تتمثل في ثلاثة برامج رئيسية، هي: المساعدات الاجتماعية – برامج التأمين الاجتماعية– برامج سوق العمل، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (1).

الجدول 1

مكونات مفهوم الحماية الاجتماعية المتكاملة

اسم المكون	أهداف المفهوم	البرامج الفرعية
شبكات الأمان الاجتماعي المساعدات الاجتماعية غير المشروطة	الحد من الفقر وعدم المساواة	• التحويلات النقدية غير المشروطة • التحويلات النقدية المشروطة • المعاشات الاجتماعية • الغذاء والدعم العيني • برامج التغذية المدرسية • مشاريع الأشغال العامة • الإعفاءات من الرسوم والإعانات الموجهة • تدخلات أخرى
اشتراكات التأمين الاجتماعي	ضمان معايير مناسبة في مواجهة الصدمات وتغيرات الحياة	• برامج تقاعد الشيخوخة والورثة والعجز الاشتراكية • الإجازة المرضية • إعانات الأمومة/ الأبوة • الغطاء التأميني الصحي • أنواع التأمين الأخرى
برامج سوق العمل (المساهمة وغير المساهمة)	تحسين فرص العمل والأرباح؛ دعم الدخل السلس أثناء البطالة	• **برامج سوق العمل النشطة:** التدريب، وخدمات الوساطة في التوظيف، ودعم الأجور • **برامج سوق العمل السلبية:** التأمين ضد البطالة وحوافز التقاعد المبكر

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بتعريفات المنظمات الدولية.

العلاقة بين سياسات الحماية الاجتماعية وبرامج سوق العمل

تساعد برامج سوق العمل في تحقيق مفهوم الخروج من دائرة الفقر، وذلك لأنها تُمكن الفرد من الوصول إلى مستوى معين من الرفاهة، مما يضمن تحقيق الفرد دخلًا أعلى من دخله القائم، بعد اكتسابه مهارات تؤهله للحصول على فرصة مناسبة في سوق العمل. ويعد نموذج التخارج وسيلة فعَّالة في تحقيق تمكين الأسر والأفراد ماديًّا، وذلك لأن التدخلات النقدية من غير المرجح أن تحقق تأثيرا أو تحولا جوهريا في مستوى معيشة هؤلاء الأفراد والأسر، لأن حزمة الحماية الاجتماعية المتكاملة المتضمنة لبرامج سوق العمل لديها القدرة على بناء طريق للخروج من الفقر نحو الاعتماد المستدام على الذات.

وينعكس هذا التكامل في قدرة المساعدات الاجتماعية (المكون الأول من مكونات الحماية الاجتماعية المتكاملة) من خلال برامج التحويلات النقدية في تحقيق: *(1)* استقرار استهلاك الأسرة، *(2)* حماية الأصول

القائمة لديهم من البيع لتلبية احتياجاتهم الأساسية، *(3)* تخفيف قيود السيولة التي في حوزتهم بما يمكنهم من إجراء استثمارات صغيرة منتجة تدعم قدرتهم على الادخار، ومن ثَمَّ الصمود في مواجهة الصدمات وأوقات الأزمات. وقد أكدت منظمة العمل الدولية على قدرة برامج سوق العمل في سد الفجوة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، وتحسين الإنتاجية، ومن ثَمَّ زيادة الدخول للأفراد (الشرقاوي، 2020).

إن قدرة برامج سوق العمل على تحقيق التكامل في فلسفة الحماية الاجتماعية، تكمن في أن مشكلة الفقر تُعدُّ قضية معقدة للغاية، ولا يمكن حلها بأداة واحدة، مثل: المساعدات الاجتماعية ببرامجها الفرعية المختلفة؛ لأن برامج سوق العمل تسعى إلى تعزيز سبل العيش للأفراد، وتقوية صمودهم، وذلك من خلال توفير حزم تتكامل مع مكونات الحماية الاجتماعية، تتمثل في دعم بل وزيادة الدخول والأصول الإنتاجية، والتدريب. ولا يمكن لبرامج سوق العمل، وحدها، أن تقضي على الفقر، ولا يمكن اعتبارها بديلًا عن وظائف مكونات الحماية الاجتماعية الأخرى (العوادي، 2005).

العوامل المؤثرة على سياسات الحماية الاجتماعية في الصين منذ عام 1978

مع اتجاه الصين في أواخر عام 1978 إلى الإصلاح الاقتصادي وتولي "دينغ شياو بينغ" السلطة (Duckett, 2020)، واقتراحه خطة وطنية متوسطة المدى، اعتمدت سياسة الصين في مكافحة الفقر واستهدافه على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، حيث يمكن وصف سياساتها العامة بأنها "موجهة نحو التنمية"؛ مما يعني التركيز على خلق الفرص الاقتصادية كوسيلة للهروب من الفقر. وقد تطورت من نهج قائم على مناطق متفرقة إلى مجموعة من البرامج الفرعية والتدخلات التي تستهدف جميع المناطق، وأصبحت أكثر تكاملًا مع السياسات العامة للحماية الاجتماعية (WB, 2022). وقد أسهمت عدة عوامل ومتغيرات رئيسية في إحداث هذا التطور:

العوامل والتحديات الديموجرافية

عدد السكان

تُعدُّ الصين ثاني أكبر دولة نامية في العالم من حيث عدد السكان لعام 2023، حيث يبلغ إجمالي عدد سكانها 1.43 مليار نسمة، أي ما يعادل 17.72% من إجمالي سكان العالم (Worldometer, 2024)، وتمثل وحدها ما يقرب من ثلاثة أرباع الانخفاض العالمي في الفقر المدقع العالمي، ففي الفترة من 1981 إلى 2017، من بين كل 34 مليون فقير في العالم كل عام، كان حوالي 24 مليون فقير من الصين (WB, 2022).

دخل الفرد

أظهرت الإحصائيات أن صافي دخل الفرد في الأسر الريفية كان 134 يوانًا فقط في 1978، وبلغ عدد سكان الريف الذين يعيشون في فقر مدقع 250 مليونًا، وهو ما يمثل 30.7% من إجمالي السكان في المناطق الريفية (NBS, 2017).

متوسط العمر

تزداد الشيخوخة في عدد السكان مع مرور الوقت، وينخفض عدد السكان الذين هم في سن العمل، حيث وصل متوسط العمر المتوقع لعام 2050 إلى ما يقرب من 50.7 سنة، ويظهر التأثير القوي للكثافة السكانية وتطور معدل النمو السكاني على تحديد الصين أولويات سياستها الاجتماعية، إذ تطور عدد السكان من 955 مليون نسمة في بداية عام 1978، حتى تجاوز مليار نسمة عام 1982، ثم استمر في الزيادة حتى سجل نحو 1.4 مليار نسمة عام 2023. ويعود هذا التطور في عدد السكان بشكل أساسي إلى النمو السكاني المتسارع؛ حيث بلغ 1.3% في بداية عام 1978، وارتفع إلى 1.8% عام 1987 (Worldometer, 2024). ولذلك، كان التوجه الرئيسي هو مواجهة ظاهرة الفقر في ظل النمو السكاني المتسارع، ومن ثَمَّ استمرت الصين لفترة طويلة في تبني تعريف جزئي للحماية الاجتماعية.

نسبة المتعلمين من إجمالي السكان

هي نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر، ويستطيعون القراءة والكتابة مع فهم عبارة بسيطة قصيرة عن حياتهم اليومية.[1] يمكن القول إن الصين من التجارب التي اتسمت بارتفاع نسبة المتعلمين من السكان بشكل ملحوظ، فقد سجلت نسبة المتعلمين من السكان عام 1982 نحو 65.5%، وعام 1990 سجلت 77.8%، وعام 2000 ارتفعت إلى 90.9%، إلى أن وصلت عام 2010 إلى 95.1% من إجمالي عدد السكان، وهو أحد العوامل التي أسهمت في تحقيق سياسات مكافحة الفقر تأثيرًا إيجابيًّا على التجربة الصينية؛ حيث ساعد ذلك على تحقيق التمكين الذاتي للفئات التي عملت الحكومة الصينية على حمايتها ببرامجها المختلفة، كما ساعد في نجاح برنامج العمل اللائق الذي طبقته الصين فيما بعد في إطار تطويرها لاستراتيجية التشغيل الوطنية (المتولي، 2023).

العوامل والتأثيرات السياسية

لم يكن مفهوم الحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي موجودًا في الصين الاشتراكية إلا بعد سنوات من إطلاق الحزب الشيوعي الصيني سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978، على الرغم من اعتمادها على الاقتباس من

[1] تعريف البنك الدولي لنسبة المتعلمين من إجمالي السكان.

المنظمات الدولية (Shi, 2021). وبعد تأسيس الجمهورية الشعبية عام 1949 بعد الحرب الأهلية، وضع الحزب الشيوعي الصيني مخططًا لبناء نظام اشتراكي يحافظ على هيمنته الأيديولوجية على الرأسمالية، ويحمي الفئات الأكثر احتياجًا في المناطق الريفية والحضرية، والعمال. وأصبحت المؤسسات الحكومية العامة جنبًا إلى جنب مع نظام العمل (الدانوي)[2] والمجموعات الشعبية ركيزتين متميزين للنموذج الاشتراكي الصيني، وكان التركيز الرئيسي للنظام السياسي هو العمال وبرامج سوق العمل التي تخدم النظام الشيوعي (Shi, 2021).

أدى اهتمام النظام الشيوعي بهذه التدخلات لدعم العمال في المناطق الحضرية بالمدن إلى تراجع ملحوظ في الحماية الاجتماعية للفلاحين في المناطق الريفية، حيث ساد مبدأ ضمني بين الدولة والفلاحين، وهو الاعتماد على الذات، باستثناء البرنامج الرئيسي الذي تم تطبيقه "الخمس ضمانات –الهوكو"، الذي يوفر الحد الأدنى من احتياجات سكان الريف. وبالتالي، فقد انصب اهتمام الحزب الشيوعي على عمال المدن بشكل أطاح بحقوق الحماية الاجتماعية للريف (Shi, 2021)، وهو ما ترتب عليه فقر مدقع واجهته الصين فيما بعد، وهو الذي جعل من ظاهرة الفقر في الصين ظاهرة ريفية (WB, 2022).

وبالتالي أدى إنشاء نظام " الهوكو" إلى تقسيم المجتمع الصيني فعليًا إلى عالمين منفصلين من المواطنة الاجتماعية، هما: نظام تأمين اجتماعي شامل قائم على العمل لسكان الحضر، ونظام مساعدة اجتماعية باقٍ، قائم على المجتمع لسكان الريف. واستمر إرث المؤسسات من عصر "ماو" لفترة طويلة حتى بدأت الإصلاحات الاقتصادية (Shi, 2021).

ومنذ ديسمبر 1978، بدأت عملية الإصلاح، وذلك خلال إحدى جلسات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وكانت السمة المميزة لتلك الجلسة هي قرارها بالمراجعة الرسمية للمقاربات الجماعية لعصر "ماو"، وأن إدخال آليات السوق بالإضافة إلى تقليص التدخل الدولي في المجالات الاقتصادية يجب أن يكون المفتاح لإحياء الاقتصاد الاشتراكي، الذي يعاني الإرهاق، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء نظام مؤسسي للمساعدات الاجتماعية، وإزالة الفوارق بين الريف والمدن في برامج الحماية الاجتماعية (Shi, 2021).

ومع تولي إدارة "هو وين" الجديدة عام 2002 حدث تحول جوهري آخر في مفهوم الحماية الاجتماعية، حيث اتخذت القيادة الجديدة للحزب الشيوعي مسارًا بديلًا لتوسيع السياسة الاجتماعية، من خلال برامج التشغيل وبرامج سوق العمل (Shi, 2021). ثم اتجه النظام الحاكم إلى توسيع دائرة الحماية الاجتماعية، وبناء شبكة شاملة للضمان الاجتماعي في الألفية الجديدة؛ لتحقق الاستجابة الحكومية لمطالب مجموعات السكان المختلفة بالمزيد

[2] نظام "دانوي" هو الطريقة التي استخدمها الحزب الشيوعي الصيني (CCP) لحشد ودمج وحكم السكان الحضريين المتزايدين في الصين بعد ثورة عام 1949، وهي واحدة من الأشكال الإقليمية الرئيسة المستخدمة لتنظيم السكان الحضريين في الصين. وهذه المساحات المغلقة هي الوحدات الاجتماعية–المكانية التي تُمارَس فيها سبل العيش والأنشطة المنزلية والاجتماعية لأعضائها.

من الخدمات العامة والاجتماعية، من خلال مشاركة المنظمات غير الحكومية (NGOs) في تقديم الدعم والرعاية تحت إشراف الحزب الشيوعي الصيني (Shi, 2021).

الجدول 2

التطورات السياسية والاقتصادية وأثرها في تطور نموذج الحماية الاجتماعية في الصين (1978–2020)

الفترة	التغيرات السياسية والاجتماعية	فلسفة النظام الاقتصادي في إطار التغيُّرات السياسية الراهنة	تطور سياسات الحماية الاجتماعية
1978–2000	– نظام الحزب الشيوعي الواحد (تفويض مسؤولية الحماية الاجتماعية إلى القطاعات غير الحكومية)	– اتباع مبادئ الفكر الرأسمالي (برامج الخصخصة والتسويق) – الإصلاح الاقتصادي (إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة)	– برامج لحماية العمالة التي تم تسريحها، وسياسات حماية لصالح المدن على حساب الريف (معاشات التقاعد الحضرية 1997، إصلاحات الرعاية الصحية في الحضر 1998)
2000–2012	– إدارة "هو وين" الجديدة والتحول الجوهري في سياسات الحماية الاجتماعية (قيام الدولة بمسؤوليتها فيما يتعلق بسياسات الحماية الاجتماعية)	– العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، والعودة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي – إشراك الفاعلين في المجتمع في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية	– حق الإنسان في الضمان الاجتماعي (التصديق على العهد الاجتماعي للأمم المتحدة) وتوفير الرعاية الاجتماعية الشاملة للجميع – سياسات المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي؛ لمعالجة مشكلات تزايد معدلات الفقر وعدم المساواة في المجتمع (تأمين المعاشات التقاعدية لسكان المناطق الحضرية والريفية (2003) والمساعدة الاجتماعية الحضرية)
2013–2020	– عودة الفكر الاشتراكي، والأمة الصينية الواحدة، والحوكمة الاجتماعية	– رفض استيراد أفكار النماذج الاقتصادية الغربية ومحاكاتها – تحقيق النمو الاقتصادي من خلال حماية الأفراد وتنميتهم	– تحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسات الحماية الاجتماعية – نظام الائتمان الاجتماعي (التمويل المُيَّسر) (2020)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات المختلفة التي تم الرجوع إليها.

العوامل والتأثيرات الاقتصادية

عانى الاقتصاد الصيني التخلف الشديد في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ولم تكن أنظمة التمويل الحكومية في أفضل حالاتها، وذلك لضعف القدرة المالية للحكومة، وانعكس ذلك في عدم قدرة فقراء الريف على الحصول على ما يكفي من الغذاء والكساء والاحتياجات الأساسية.

في أواخر عام 1978، توجهت الصين نحو الإصلاح الاقتصادي مع تولي "دينغ شياو بينغ" السلطة (Duckett, 2020)، واقتراحه خطة وطنية متوسطة المدى؛ مما أدى إلى فتح البلاد أمام الاستثمار الأجنبي، وانتعاش حركة التجارة، ومنح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة، كما سمحت بعودة

ظهور الاقتصاد الخاص، وأتاحت تحديد أسعار العديد من السلع وفقًا للعرض والطلب. وعليه، فقد نقلت هذه الإصلاحات البلاد من اقتصاد مخطط مركزيًا، يهيمن عليه قطاع الدولة، إلى اقتصاد السوق مع تنامي وجود قطاع خاص وجماعي، والتركيز على طبقة العمال في القطاعين وتنميتهم (لطفي، 2021).

وباستعراض الجدول رقم (2)، الذي يوضح التغيُّرات التي طرأت على الفكر السياسي والاقتصادي خلال الفترة الزمنية من عام 1978، يتضح أنها أسهمت في تطوير مفهوم وسياسات الحماية الاجتماعية، بدءًا بالتركيز على حماية طبقة العمال فيما قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادي عام 1978، ثم حماية العمال الذين تم تسريحهم بعد تنفيذ البرنامج، ثم التحول بعد ذلك نحو حماية الفلاحين في الريف، بعد التركيز لحقبة زمنية على تصميم وتنفيذ برامج حماية عمال المناطق الحضرية في المدن.

تحليل دورة سياسات الحماية الاجتماعية في الصين

على مدى 40 عامًا، شهدت الصين تحولات جذرية في سياساتها الاجتماعية والاقتصادية؛ مما جعل دراسة سياسات الحماية الاجتماعية ضرورة لفهم ديناميكيات التطور والتنمية في البلاد. وتعتبر سياسات الحماية الاجتماعية جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مثل: الفقر، والبطالة، وعدم المساواة. ويهدف هذا التحليل إلى استكشاف دورة سياسات الحماية الاجتماعية في الصين، مع التركيز على تطورها التاريخي، وتطبيقاتها المعاصرة، وتأثيراتها على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وفيما يلي سيتم التطرق إلى فهم كيفية تفاعل الحكومة الصينية مع التغيرات الداخلية والخارجية لبناء سياسات الحماية الاجتماعية لديها، من خلال عرض تطور مراحل هذه السياسات.

تطور مرحلتي تحديد الأولويات ووضع الأجندة

اعتمد تعريف الحماية الاجتماعية في الصين على أولويات سياساتها العامة، وعلى النظرة العالمية، من خلال توجهات المنظمات الدولية في المراحل المبكرة للمفهوم. وكان مصطلح "التأمين الاجتماعي" هو أقدم المصطلحات المستخدمة، والذي تجاوز المشكلات والبرامج الفردية. واستخدمت منظمة العمل الدولية، التي تدعم نموذج التأمين الاجتماعي، هذا المصطلح، حيث كان في البداية المصطلح الأضيق "التأمين على العمل" قيد الاستخدام.

وقبل بداية القرن الحادي والعشرين، كان تعريف الصين للحماية الاجتماعية مقتصرًا على مجموع معاشات، واستحقاقات الرعاية الاجتماعية، وإعانات دعم الأسعار. وفي ضوء التطورات العالمية والمحلية لنماذج الحماية الاجتماعية، أصبحت الصين تُعرِّف الحماية الاجتماعية أو سياسات الأمان الاجتماعي الحالي بشكل أساسي

في أربع سياسات وبرامج فرعية، وهي: التأمين الاجتماعي، والمساعدات الاجتماعية، والإغاثة الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية الخاصة. ومن خلال مراجعة الكتب الإحصائية السنوية ذات الصلة في الصين، وُجِد أن برامج التأمين الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية يتم دمجها عادةً مع بعضهما، في حين يتم حساب مزايا برامج التأمين للموظفين المتقاعدين والعاملين بشكل منفصل (Le-rong, Y & Xiao- Yun, L, 2021).

ومن خلال تحليل ما سبق، يتضح أن أساس مفهوم الحماية الاجتماعية في تجربة الصين بُني على برامج سوق العمل، في شكل برامج تأمين العمال بكافة فئاتهم؛ مما يعني أن الحماية الاجتماعية في تجربة الصين بنيت على مفهوم جزئي، وهو برامج التأمين الاجتماعي للعمال.

تطور تصميم سياسات الحماية الاجتماعية في الصين

في صياغتها وتصميمها لسياسات الحماية الاجتماعية فيما يخص محاورها الثلاثة: المساعدات الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي، وسوق العمل، والمعنية بمكافحة الفقر وعدم المساواة، والتغطية التأمينية لشرائح السكان وتأهيلهم لسوق العمل. ولتحقيق التمكين الاقتصادي، على مدى الأربعين عامًا الماضية، مرت استراتيجية الصين بأربع مراحل اتسمت بالتدرج في تنفيذها، وهي على النحو التالي (Liu et al., 2019):

- سياسات التخفيف من حدة الفقر (تخفيف حدة الفقر للعمال) خلال الفترة (1978-1985).
- سياسات التخفيف من الفقر الموجه نحو التنمية بالاعتماد على برامج سوق العمل (سياسة التشغيل الوطنية) خلال الفترة (1986-2006).
- سياسات التخفيف من الفقر والتأمين الاجتماعي الموجه نحو التنمية خلال الفترة (2007-2012).
- سياسات استهداف تخفيف الفقر بداية من عام 2013.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الصين في تصميم برامجها للحماية الاجتماعية على شبكة فاعلين محلية وإقليمية ودولية، حيث استفادت بشكل فعَّال من خبرة المنظمات الدولية، مثل: البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي (Barrientos, 2019)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والعديد من المنظمات الدولية الأخرى؛ من أجل تحسين منهجيتها لقياس ورصد الفقر، وتحليل صورته وتطوره وإدخال مفاهيم جديدة للفقر، حيث تم تحديد البرنامج الوطني للعمل اللائق (2016-2020) بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ووزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، واتحاد النقابات العمالية، ولجنة الانتخابات المركزية، بالاعتماد على محركات أساسية للعمل اللائق، وهي معايير العمل الدولية التي وضعتها منظمة العمل الدولية، والحوار الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز (ILO, 2016).

وفي مرحلة صياغة سياسات التوظيف الوطنية وبرامج سوق العمل، حددت الصين المسؤولين عن تنفيذ هذه السياسات والبرامج، واعتمدت مبدأ المسؤولية والتنسيق فيما بينهم في جميع مراحل السياسات، وكان هدفها تحديد الفاعلين الرئيسيين في تنفيذ هذه السياسات، وهم: وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي (MOHRSS)، واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (NDRC)، ووزارة المالية، والمكتب الوطني للإحصاء (NBS)، بالتعاون مع حكومة المقاطعات، والتي بدورها وضعت مستهدفات محلية إلى جانب مستهدفات الحكومة المركزية (ILO, 2017).

مرحلة تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في الصين

أنشأت الصين وكالات متخصصة لتكون مسؤولة عن قضية الفقر، وعن وضع الخطط والسياسات وتنفيذها، كما موضح في الشكل رقم (2)، شبكة الفاعلين في الحماية الاجتماعية؛ مما أسهم في ضمان تنفيذ السياسات بدقة وكفاءة، وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع القطاع الخاص بدور مهم في خلق فرص العمل، ودفع الضرائب وتقديم المساعدات المباشرة بالتنسيق مع الحكومة (Yan, 2016).

وتقوم هذه الشبكة من الفاعلين بالتنسيق فيما بينهم لتنفيذ سياسة التشغيل الوطنية، وتحقيق مستهدفاتها في إطار قانون تعزيز العمل، والذي بموجبه تخصص جميع المقاطعات ميزانية لدعم سياسة التشغيل. ويتم اقتراح الموازنة لسياسة التشغيل الوطنية من قبل وزارة المالية ووزارة الموارد الاجتماعية والإغاثة، بعد موافقة المجلس الوطني لنواب الشعب عليها، ثم يتم توزيعها على المقاطعات والمدن التي تواجه صعوبات في تنفيذ سياسة التمويل الذاتي.

الشكل 2

شبكة الفاعلين في الحماية الاجتماعية

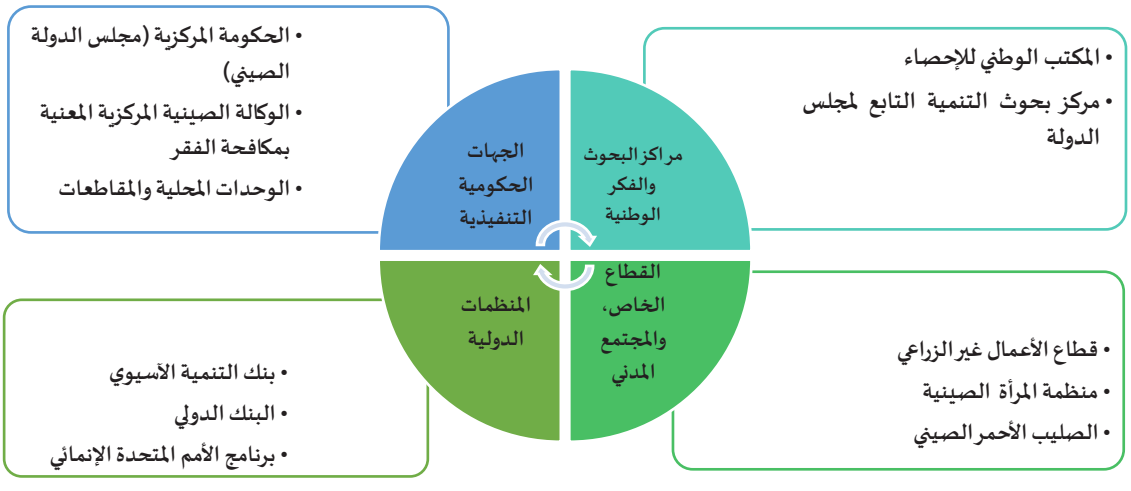

المصدر: البنك الدولي ومركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة. (2022). الصين

وقد ركزت الحكومة الصينية على برامج فرعية لتحقيق مستهدفات الحد من الفقر والتغطية التأمينية لكل السكان وحمايتهم من الصدمات، على النحو المبين في الجدول رقم (3).

الجدول 3

المدى الزمني لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية في الصين، وأثرها في تحقيق التغطية للسكان

برامج الحماية الاجتماعية	بداية البرنامج	المشاركون/ المنتفعون (بالمليون)	الإنفاق سنويًّا% من الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار يوان صيني)	% تغطية السكان المؤهلين
برنامج "دي باو" للمناطق الحضرية (Urban DI BAO)	1997	8.6	52 (%0.05)	1.2
برنامج "دي باو" للمناطق الريفية (Rural DI BAO)	2002	34.5	112 (%0.11)	7.9
برنامج تيكون (Tekun)*	1985	4.7	38.3 (%0.04)	1
برنامج المساعدة الطبية	2003	87.5	50.2 (%0.05)	–
برنامج الإغاثة من الكوارث	1978	60	14 (%0.10)	30
برنامج المساعدة المؤقتة	2014	9.9	14 (%0.01)	–
برنامج مساعدات الإسكان	2009	40	294 (%0.3)	–
برنامج مساعدات التعليم	–	91	138 (%0.14)	–
برنامج مساعدات التشغيل	2016	5.4	78 (%0.08)	63
صندوق الغذاء مقابل العمل	1985	–	41 (%0.04)	–
إجمالي برامج المساعدات الاجتماعية			**805.3 (%0.8)**	
مخطط معاشات الموظفين الحضريين	1993	455	4878 (%%4.9)	64
مخطط معاشات المقيمين المعاش الاجتماعي (ريف+حضر)	2014	542	311 (%0.3)	46
برنامج التأمين الطبي الأساسي (ريف +حضر)	–	329	1266 (%1.3)	74
برنامج تأمين الأمومة	1997	205	133 (%0.13)	46
إجمالي برامج التأمين الاجتماعي		**1.4 مليار**	**7566 (%7.6)**	–
التأمين ضد إصابات العمل	2008	254	81.7 (%0.08)	33
التأمين ضد البطالة	1997	205	133(%0.13)	46
سياسة التشغيل الوطنية	2002–2017	–	–	–

المصدر: البنك الدولي ومركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة، الصين. (2022)، 41–42.

*هو برنامج ظهر في عام 2014 من خلال الجمع بين برنامج (Sanwu) "ثلاثة أشخاص" –الأشخاص الذين ليس لديهم القدرة على العمل، ولا يوجد لديهم مصدر دخل، أو لا توجد رعاية مقدمة لهم في المناطق الحضرية مع (Wubao) أو "الضمانات الخمس"– لتوفير كساء وطعام ورعاية طبية وسكن ودفن للمعوزين في الريف. والهدف من (Tekun) هو توفير الدعم للنفقات اليومية الأساسية، بما في ذلك الرعاية والعلاج الطبي للسكان، ولا يمكن لمتلقي (Tekun) الاستفادة من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى.

النتائج والتوصيات

من خلال استعراض تأثير العوامل السياسية على تطور نموذج الحماية الاجتماعية في التجربة الصينية، اتضح كيف أن ظهور مفهوم" الحماية الاجتماعية" وتفسيراته المتغيرة في عصر الإصلاح شهد على تحول السياقات المشتركة للإدراك الاجتماعي للقضايا الاجتماعية، والتغير في العلاقات بين الدولة والمجتمع نتيجةً لإصلاحات السياسة الاجتماعية (Shi ،2021).

تم تقييم تجربة الصين في الحماية الاجتماعية استنادًا إلى ثلاثة مؤشرات، على النحو التالي:

1- الوضع الحالي لتعريف الحماية الاجتماعية (مدى تكامل مفهوم الحماية في الصين) وبرامج سوق العمل والمساعدات الاجتماعية، هل العلاقة تكاملية أم لا توجد علاقة؟

تبين أن الصين حققت إنجازات واضحة على مستوى برامج المساعدات الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الفقر ومكافحته، وكذلك في برامج الحماية الاجتماعية التي تهدف إلى التغطية التأمينية، وتأمين كافة الفئات من تأثير الصدمات. ومن خلال تحليل مؤشرات الحد من الفقر والتغطية، وكذلك حجم الإنفاق على هذه البرامج، وتم التوصل إلى مدى نجاح التجربة الصينية في تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية، ومحاولتها تطبيق المفهوم المتكامل؛ حيث جعلت التنمية هدفًا رئيسيًّا يتحقق من خلال آلية التشغيل للفئات في سن العمل، وليس فقط المساعدات الاجتماعية.

2- أثر السياسات المنفذة على نسب الفقر والبطالة ومعدلات التغطية (واقعية السياسات المصاغة)

أ- نسبة تغطية البرامج المنفذة للفئات المستحقة

بلغت نسبة تغطية برامج الحماية الاجتماعية 70.02% من إجمالي السكان (ILO, 2021)، وباستخدام بيانات من مشروع دخل الأسرة الصينية لعام 2013، وبحسب البنك الدولي، كان معدل التغطية في الصين عام 2013 بين أفقر 20% من الأسر الريفية في نظام الحماية الاجتماعية فيما يخص برامج (المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي) مرتفعًا للغاية؛ حيث بلغ 76%، وهذا أعلى من متوسط منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (45%)، ومتوسط البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (57%).

وعلى الرغم من أن تغطية شبكات الأمان الاجتماعي في الصين قد شهدت توسعًا على مدار الأربعين عامًا الماضية، فإن العمال غير الرسميين والمهاجرين لا يزالون خارج معظم سياسات الدعم الحكومية (WB, 2022). وهناك تفاوت بين المزايا التي يتلقاها الموظفون الرسميون وسكان المناطق الحضرية في مقابل العمالة غير الرسمية وسكان المناطق الريفية، حيث ذهب ما يقرب من 40% من الإنفاق الصحي الحكومي إلى 3%

من السكان خلال الفترة 1993–2006، إلا أن الحكومة الصينية تداركت ذلك، وخفَّضت النسبة إلى 25% بعد إدخال البرامج الطبية التعاونية الريفية الجديدة عام 2012 للعمال الريفيين غير الرسميين (Duckett, 2020).

ومن الجدير بالذكر أن التقديرات الأخيرة، التي تناولت أشكال المساعدة غير النقدية من مصادر أخرى، أشارت إلى أن الصين حققت تغطية شبه كاملة للفقراء من خلال شكل من أشكال المساعدة الاجتماعية، ولكن تظل مستويات المزايا غالبًا غير كافية (WB, 2022). ومع ذلك، فقد اتسعت فجوة التفاوت بين الشرائح الأكثر فقرًا، وتقلصت حصتها من الدخل (Barrientos, 2019).

ب–أثر البرامج المنفذة على نسبة الفقر

بالنظر إلى الجدول رقم (4)، الذي يوضح مدى تراجع منحنى الفقر، وأعداد الفقراء، وتزايد معدلات الإنفاق على هذه البرامج، والآخذة في الارتفاع، مع استمرار الصين في اتباع سياستها في استهداف الفقر والقضاء عليه، يمكن القول إن الصين من الخبرات المتميزة التي يمكن الاستفادة من تجربتها في القضاء على الفقر.

ج–أثر السياسات المنفذة على معدل البطالة

أسهمت سياسات سوق العمل في الصين وخطط التشغيل التي صاغتها ونفذتها بالتدريج منذ بداية الثمانينيات، في خفض معدل البطالة بشكل ملحوظ، على النحو الموضح في الجدول رقم (4)، حيث سجل معدل البطالة 2.4% عام 1991، إلا أنه ارتفع في النصف الأول من التسعينيات ليصل إلى 2.7% عام 1994، إلى أن وصل إلى 3.8% عام 2001 بسبب سياسات إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة من خلال خصخصتها؛ مما ترتب عليه انخفاض أعداد الشركات المملوكة للدولة من 118 ألف شركة عام 1995 إلى 50 شركة عام 2000 (بن عطا الله، 2011)، وتسريح الآلاف من العمال نتيجة لذلك، إلى جانب انخفاض معدل التشغيل في القطاع الزراعي وانخفاض عدد الوظائف المقدمة في الريف (عبد الحميد، 2023).

الجدول 4

التمويل المخصص من الحكومة المركزية لبرامج الحماية والمساعدات الاجتماعية التأمين الاجتماعي للفئات الفقيرة من إجمالي السكان خلال الفترة (2010–2017)

م	السنة	حجم التمويل المخصص من الحكومة المركزية لمكافحة الفقر (بالمليار يوان)	عدد الفقراء من إجمالي السكان (بالمليون)	% انخفاض الفقر	التأثير الحدي لانخفاض الفقر (مليون نسمة/1 مليار يوان)
1	2010	22.3	165.7	17.2	--
2	2011	27.2	122.4	12.7	8.8
3	2012	33.2	99.0	10.2	3.9

4	2013	39.4	82.5	8.5	2.7
5	2014	43.3	70.2	7.2	3.2
6	2015	46.8	55.8	5.7	4.2
7	2016	67.0	43.4	4.5	0.6
8	2017	86.1	30.5	3.1	0.7

المصدر: XIAN, Z. (2018)

ونتيجة للتقييم المستمر لسياسات سوق العمل، قامت الصين بتنفيذ سياسة التشغيل الوطنية الصينية خلال الفترة من 2003 إلى 2007، والتي أسهمت بدورها في إعادة توظيف حوالي 25 مليون عامل تم تسريحهم خلال عمليات الإصلاح الاقتصادي من خلال البرامج المختلفة التي تم تطبيقها منذ بدء تنفيذ هذه السياسة عام 2002 (ILO, 2017).

وقد انعكس ذلك في زيادة معدلات التشغيل في الصين، والذي ارتفع إلى 58.4% عام 2009، وقد سجلت نسبة البطالة معدلات منخفضة تراوحت بين 4% و4.3% في المناطق الحضرية خلال الفترة بين 2002 منذ بداية تنفيذ سياسة التشغيل الوطنية وعام 2009 (Chan, 2013)؛ الأمر الذي أثر إيجابيًّا في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث زاد بنسبة 9.9% عام 2005 عن عام 2004، وبلغ إجمالي المشتغلين في الحضر والريف 758.3 مليون عامل (Di, 2005).

كما يُعدُّ ارتفاع دخل العامل السبب الرئيسي وأكبر مساهم في الحد من الفقر في التجربة الصينية في الفترة 1988–2007؛ حيث كان نمو الدخل الزراعي بمثابة القوة الدافعة الرئيسية نتيجة لارتفاع الإنتاجية الزراعية، فقد نمت الأرباح الحقيقية لكل وحدة عمل في القطاع الزراعي بمعدل سنوي 8% خلال الفترة 1988–1995، وكان يعمل 4 من كل 5 أفراد من القوى العاملة في قطاع الزراعة (WB, 2022).

د- حجم الإنفاق على سياسات الحماية الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين

توسعت الصين في الإنفاق على برامج المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي؛ حيث ارتفعت نسبة الإنفاق على هذه البرامج إلى الناتج المحلي الإجمالي من 5.9% عام 2008 إلى 11.5% عام 2015، وبداية من عام 2017 كان الإنفاق على هذه البرامج عنصرًا أساسيًّا في الإنفاق الحكومي، وبالرغم من أنه أسهم في تقليل نسبة الفقر، فإنه لم يسهم في خفض عدم المساواة (Le-rong, Y & Xiao- Yun, L, 2021).

3- العوامل التي أدت إلى نجاح تجربة الصين في الاقتراب من تصميم وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية المتكاملة

من خلال التقييم السابق، تم استخلاص أهم المقومات والعوامل التي ساعدت الصين في نجاح برامج المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي، وذلك بتحليل دورة سياسات الحماية الاجتماعية في التجربة الصينية، وكانت أهم هذه العوامل كما يلي:

أ- ***التغير الديموجرافي في نسبة السكان البالغين (14 سنة فأكثر).*** فقد ساهم في الحد من الفقر على مدار عقود بنسبة تتراوح بين 2% و7%، وذلك بسبب نهج السياسات الموجهة نحو التنمية من خلال خلق فرص العمل للقضاء على الفقر، فكان الاحتياج لمن هم في سن العمل مرتفع للغاية (WB, 2022).

ب- ***الصياغة المحددة الواضحة والملزمة لبرامج الحماية الاجتماعية.*** *اتسمت بالمصداقية،* والتنسيق بين مختلف الحكومات المتعاقبة لتنفيذ السياسات دون تغيير، وتعبئة جميع المجموعات المتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع خلف هدف محدد (Ravallion, 2009)، فقد تبنت الصين نهجًا يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره، مما حفز التعاون بين الحكومة، وأصحاب المصلحة غير الحكوميين، والشركات المملوكة للدولة، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية؛ حيث تم تشجيع أصحاب المصلحة هؤلاء على تقديم مساهمات مالية وبشرية لتنفيذ أهداف الدولة نحو القضاء على الفقر والتغطية التأمينية للسكان، كواجب وطني (Freije-Rodriguez & Zhao, 2022).

ج- ***التطبيق التجريبي اللامركزي للسياسات وحجم وتنوع الصين.*** أدى لزيادة التركيز على التدرج مع التجريب، واكتشاف السياسات وتقييمها أولا بأول بين المقاطعات، الأمر الذي يعكس التخلي عن الأسلوب المركزي في التنفيذ، وتمكين واستقلال السياسة المحلية (Naughton, 2018).

كما أسهم اتباع سياسة الحوافز في تسهيل التنسيق بين مختلف مستويات الحكومة، فمنذ بداية عام 2013 اتجهت الصين لتوسيع عضوية المجموعة القيادية المعنية بملف الحماية الاجتماعية لتشمل جميع الوزارات والهيئات المركزية، وتم منح المسؤولين المحليين مجالًا واسعًا للتجربة والتنافس فيما بينهم، من خلال آليات المكافأة والمساءلة المحددة بوضوح، مع نظام قوي لإدارة الأداء (Heilmann, 2008).

د- ***الاعتماد على الاستثمار العام في البنية التحتية لدعم عمليات التنمية طويلة الأجل وتعزيز الاقتصاد خلال فترات الركود.*** كان له أثر إيجابي على جميع قطاعات الاقتصاد، وعلى مؤشرات الحد من الفقر (World Bank & Development Research Center of the State Council, 2019).

هـ-الاعتماد على تطوير إنتاجية القطاع الزراعي بتقديم برامج حماية اجتماعية للعاملين بهذا القطاع. وتوفير فرص عمل أفضل، وتحسين البنية التحتية، وتسهيل الهجرة إلى المدن، حيث اعتمد نجاح تجربة الصين على الاستعانة ببرامج سوق العمل؛ لتحقيق أهداف الحماية الاجتماعية للحد من الفقر، وخفض البطالة، وزيادة الإنتاجية.

و- اعتماد الصين بشكل واسع على وسائل التكنولوجيا الحديثة في تطبيقاتها لبرامج المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي. حيث استخدمت الصين أدلة المسوح المتكررة؛ لتحديد المناطق والأسر الفقيرة، واستهداف التدخلات الحكومية وفقًا للاحتياجات (WB, 2022).

توصيات لتطبيق سياسات الحماية الاجتماعية المتكاملة في مصر

بالنظر إلى التجربة المصرية، ثمة عدة أوجه تشابه واختلاف بينها وبين التجربة الصينية، من حيث العوامل والمؤثرات الديموجرافية والسياسية والاقتصادية التي أثرت على تطور سياسات الحماية الاجتماعية بها، خاصة منذ بداية الثمانينيات.

من الناحية الديموجرافية، تعاني مصر من الزيادة السكانية المطردة؛ مما أثر على عمليات الإصلاح التنموي لسنوات عديدة؛ وقد وصل معدل النمو السكاني في مطلع الثمانينيات إلى 2.62%، وهو معدل نمو سكاني مرتفع، يتطلب بدوره معدل نمو اقتصادي يعادل حوالي 7-8% لتحقيق التنمية المستدامة وفقًا لمعايير التنمية العالمية. واستقرت الأدبيات في قياس المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي الذي يتناسب مع تطور أعداد السكان على أن يبلغ ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني ذلك من أجل خلق عدد الوظائف وفرص العمل التي تستوعب الأجيال الجديدة، وبالتالي تحقيق الإنتاجية العالية (Mason et al., 2022).

كما ارتفع عدد السكان منذ بداية عام 1980 من 43.8 مليون نسمة ليسجل نحو 57.2 مليون نسمة عام 1990، ليقفز إلى 71.7 مليون نسمة عام 2000، ثم 87.3 مليون نسمة عام 2010، ويستمر في الزيادة المطردة ليسجل عام 2020 حوالي 107.5 ملايين نسمة واستمر معه معدل النمو السكاني مرتفعا فوق 2%، إلا أنه بداية من عام 2018 بدأ في الانخفاض دون 2% مسجلًا 1.6% عام 2023 (Worldometer, 2024).

وهنا تختلف مصر عن الصين فيما يتعلق بمعدل النمو السكاني، ففي تجربة الصين، تمكنت الحكومة الصينية من السيطرة على معدلات النمو السكاني بما لا يؤثر على سياساتها الإصلاحية، وتحقيق التنمية. واتسم معدل النمو السكاني في تجربة الصين بالاتجاه التنازلي، إذ انخفض من 1.3% عام 1978 في بداية برنامجها الإصلاحي، ليصل إلى 1% عام 1993، ثم سجل 0.5% عام 2018، ثم وصل إلى الصفر عام 2022،

ولعل ذلك ما أسهم في قدرة الصين على إنجاح سياسة الحماية الاجتماعية، بما أسهم في القضاء على الفقر (Worldometer, 2024).

ومن ناحية التأثيرات الاقتصادية، فقد أقدمت مصر على اعتماد برنامج للإصلاح المالي والتكيُّف الهيكلي خلال الثمانينيات والتسعينيات، بدعم وتوجيه من جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (حسن، 2008).

وقد استهدف برنامج الإصلاح المالي والهيكلي في حالة مصر تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ونمو اقتصادي مستدام، ولتحقيق ذلك اعتمدت الحكومة على ركيزة أساسية، وهي خفض دور الدولة في الاقتصاد (العيسة، 2007)، من خلال الخصخصة، وهو ما يتشابه مع خطوات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الصين منذ مطلع الثمانينيات.

وبتحليل النتائج والآثار التي ترتبت على البرنامج المصري للإصلاح المالي والهيكلي خلال تلك الفترة، فإنه، على عكس التجربة الصينية، لم يتحقق العائد الاقتصادي والاجتماعي المرجو. فقد أدى التوسع في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى إحداث تأثير متفاوت على سوق العمل، وبالتالي ارتفعت معدلات البطالة، والتي سجلت حوالي 11.04% عام 1995 في مقابل 9.38% عام 1991، كما تراجع الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، وفقد ثلثي قيمته أمام الدولار خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 1990 (حسن، 2008).

كما تراجع دور الحكومة في تقديم الخدمات العامة، وبالأخص السلع العامة؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعارها ارتفاعًا كبيرًا، كالخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، وغيرها من برامج رئيسية وفرعية في مجال الحماية الاجتماعية (العيسوي، 2008). بالإضافة إلى ذلك، أدى التراجع عن سياسة دعم مستوى معيشة الفقراء وذوي الدخول المنخفضة إلى تخفيض كبير في الدعم، بصفة عامة، وفي دعم السلع الغذائية، بصفة خاصة، مما أثر سلبًا على مستويات معيشة المواطنين وارتفعت معدلات الفقر لأقل من 5.5 دولارات يوميًّا لتسجل نحو 79% عام 1990 (WB, 2024).

ومما سبق، يتبين بالتحليل أن برنامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعته مصر في مطلع الثمانينيات أغفل الجانب الاجتماعي في تطبيقه، ولم يعتمد على تنمية العنصر البشري لتحقيق التنمية، مثلما فعلت التجربة الصينية، كما أن الحكومة المصرية لم تضع تعريفًا واضحًا لسياسات الحماية الاجتماعية خلال تلك المراحل، بل اختزلت مفهوم الحماية الاجتماعية في المفهوم الجزئي، وهو محاربة الفقر من خلال برامج الدعم العيني.

ومع بداية الألفية الجديدة، وانضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية، ازداد الأمر سوءًا، مع تفاقم إشكالية انحسار دور الدولة في السياسات الاجتماعية، فقد أدى الانفتاح على التجارة العالمية إلى ارتفاع أسعار الواردات، وارتفاع كل من أسعار الجملة وتكاليف الإنتاج، وأسعار السلع الاستهلاكية (العيسوي، 2007)، وارتفعت بالتبعية تكاليف المعيشة على السكان، وازدادت الفوارق بين الطبقات. كما شهدت مصر ظاهرة انصراف الدعم لغير مستحقيه نتيجة عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة يتم تحديثها دوريًّا لمستحقي الدعم الحكومي، وقد بلغت نسبة إجمالي عدد السكان، الذين يعيشون تحت خط الفقر أقل من 5.5 دولارات يوميًّا، إلى 71% (Worldometer, 2024).

إن التأثيرات الاقتصادية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة المصرية منذ عام 1980، إلى جانب التأثيرات الديموجرافية المتمثلة في الزيادة السكانية التي تركزت النسبة الأعلى منها على ضفاف النيل (نسبة لا تزيد مساحتها عن 5% من إجمالي مساحة مصر)، أسهمت في زيادة معدلات الفقر والبطالة وزيادة المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة)، وارتفاع الأسعار، وأدى إلى حدوث حراك اجتماعي واضطراب النظام السياسي، وحدوث ثورة يناير عام 2011، مما زاد الأمر سوءًا وتفاقمت أزمة الفقر (حسن، 2015).

ومع الاستقرار السياسي النسبي منذ عام 2014، اتجهت الحكومة المصرية لضغط الإنفاق الاجتماعي، الذي ارتفع منذ عام 2011 كمحاولة لتحقيق التوازن المالي المطلوب، وترشيد الإنفاق العام؛ حيث تم إجراء تغييرات جذرية في منظومة الدعم شملت دعم المشتقات النفطية والمواد الغذائية، بالإضافة إلى دعم بعض الخدمات العامة كالكهرباء والمياه، والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وذلك في إطار برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي طرحته الحكومة عام 2016 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (مناع، وآخرون، 2021).

تشابهت التجربة المصرية مع التجربة الصينية خلال تلك الفترة في أهمية وضع استراتيجية واضحة للدولة؛ حيث قامت الحكومة المصرية بوضع "استراتيجية مصر 2030"، والتي ركزت على ثلاثة محاور رئيسية، وهي: التنمية الاقتصادية، وتحسين نظام الإدارة العامة والحوكمة، والعدالة الاجتماعية؛ لاحتواء كافة فئات المجتمع، وركزت الاستراتيجية الجديدة على أهمية الدور الرئيسي، الذي يلعبه القطاع الخاص في نجاح هذه الاستراتيجية.

وفي ضوء ذلك، حدث تحول في تعريف الدولة للحماية الاجتماعية، حيث تبنت سياسة من عدة محاور قائمة على الاستهداف، وتكامل محاور الحماية للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، مع رفع كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي، وعليه قامت مجموعة العدالة الاجتماعية التي تم تشكيلها من جانب مجلس الوزراء بصياغة ومراجعة القوانين والتشريعات والسياسات والبرامج ذات الصلة بالحماية الاجتماعية (سلامة، 2017).

استطاعت الحكومة المصرية منذ عام 2016 تحقيق طفرة في سياسات الحماية الاجتماعية، فقد بدأت الانتقال نسبيًا من المفهوم الجزئي القائم على برامج الدعم العيني، والاتجاه إلى المفهوم المتكامل؛ حيث نفذت عدة برامج في مجال التأمين الاجتماعي وبرامج سوق العمل. فبالإضافة إلى منظومة الدعم السلعي، تم إطلاق برنامجي تكافل وكرامة للدعم النقدي المشروط، والمشروع القومي لتنمية الريف المصري، والذي يسعى لتنمية العنصر البشري، وتحسين مستوى معيشته. كذلك تم تحسين منظومة التأمينات والمعاشات، حيث تم الربط بين شبكة التأمينات الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي؛ لتسهيل الاستعلام التأميني وترشيد استخدام الموارد، والتحول الرقمي في صرف المعاشات من خلال منظومة الكارت الذكي، وكذلك منظومة التأمين الصحي الشامل، ورفع كفاءة المستشفيات العامة (مناع وآخرون، 2021).

وعلى مستوى برامج سوق العمل، تم إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ لتوفير التمويل للشباب، وأطلق البنك المركزي المصري، والعديد من البنوك المصرية المبادرات؛ لتقديم تسهيلات ائتمانية للشباب في سن العمل حتى يتمكنوا من بدء أنشطتهم التجارية والصناعية، كما تم افتتاح عدد من المدارس الفنية في إطار مبادرة "ابدأ" للتدريب المهني للشباب (خريطة مشروعات مصر، 2024).

وفي ضوء ما سبق، وبمراجعة مدى التشابه والاختلاف بين التجربتين المصرية والصينية، سواء على مستوى العوامل والتأثيرات الديموجرافية والاقتصادية والسياسية، أو على مستوى نتائج برامج الإصلاح التي تم تنفيذها، يمكن استنتاج أن مصر تمكنت من تعديل مسارها فيما يتعلق ببرامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام 2016، بما لا يخل بالجوانب الاجتماعية، وانتهجت مسارًا مشابهًا للمسار الصيني القائم على التنمية من أجل القضاء على الفقر، من خلال تنمية العنصر البشري من القاعدة؛ بحيث يكون مدخلًا مناسبًا لسوق العمل.

وأبرزت تجربة الصين أن هناك عدة دروس من التجربة الصينية يمكن الاستفادة منها في الوضع في مصر، بما يسهم في تحسين وتطوير سياسات الحماية الاجتماعية، ليتحقق الهدف منها بما يخفض معدلات الفقر والبطالة، ويحسن مؤشرات التنمية. ومن أهم هذه الدروس ما يلي:

- **الاعتماد على الاستثمار العام في البنية التحتية لدعم عمليات التنمية طويلة الأجل وتعزيز الاقتصاد خلال فترات الركود.** وهو ما كان له أثر إيجابي على جميع قطاعات الاقتصاد، وعلى مؤشرات الحد من الفقر، ولكن التحيز أو الاستمرار في تقديم حوافز حكومية نحو الاستثمار في البنية التحتية والإنشاءات؛ لتعزيز النمو والاعتماد على وسائل التمويل القائمة على الأراضي، يؤدي إلى استمرار سوء تخصيص الموازنة العامة، ويزيد من عجزها على المدى البعيد، بما يضر بسياسات الحماية الاجتماعية (World Bank & Development Research Center of the State Council, 2019).

- **تحسين فاعلية الإنفاق على برامج المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لصغار المزارعين.** والتي كانت من أهم أسباب نجاح التجربة الصينية؛ حيث يمكن التركيز في مصر على البرامج المطبقة لصغار المزارعين، وأفضل مثال هنا هو تجربة المجتمع المدني والجمعيات الخيرية، مثل بنك الطعام في برامج دعم صغار المزارعين،[3] بحيث يتم بحث كيفية توسيعها وتنويع المبادرات المطروحة في هذا المجال.
- **إنشاء إطار قانوني ومؤسسي قوي وشامل للحماية الاجتماعية.** على غرار التجربة الصينية من خلال توحيد كافة الجهات المعنية بتقديم خدمات الحماية الاجتماعية تحت مظلة جهة واحدة، ويقترح إنشاء وزارة تحت اسم "وزارة للحماية الاجتماعية" يندمج تحت إطارها وزارات التموين والتضامن والعمل وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنقيح كافة التشريعات الحاكمة لسياسات الحماية الاجتماعية بما يحقق فاعلية في الأداء.
- **التطبيق اللامركزي التجريبي للبرامج بالمحافظات المختلفة.** تُعدُّ اللامركزية من أهم أسباب نجاح البرامج الفرعية التي طبقتها الصين، كما سبقت الإشارة، بحيث يمكن للحكومة قياس العائد والأثر منها قبل تعميمها، بما يحقق كفاءة وفاعلية تنفيذ هذه البرامج.
- **الاستفادة من العائد الديموجرافي وتحسين التعليم والتدريب المهني.** استطاعت الصين الاستفادة من العنصر الديموجرافي في تجربتها، بسبب نهج سياسات التوجه نحو التنمية من خلال خلق فرص العمل للقضاء على الفقر، وبالتالي يمكن للحالة المصرية الاستفادة من برامج التدريب المختلفة المتاحة، والتوسع فيها، خاصة لمن هم في سن العمل، والتركيز على خفض معدل النمو السكاني، حتى لا تلتهم الزيادة السكانية تجربة الإصلاح المصرية.
- **الاعتماد بشكل واسع على وسائل التكنولوجيا الحديثة في تطبيقاتها لبرامج المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي.** وقد نجحت الحكومة المصرية –بشكل ملحوظ– في ذلك من خلال المنظومات الجديدة في مجال الدعم العيني والسلعي، ولكنها في حاجة إلى توسيع الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، خاصة فيما يتعلق بإنشاء قاعدة بيانات للحماية الاجتماعية يُدرج فيها كافة المواطنين المستحقين للمساعدات الاجتماعية بكافة أشكالها، كي يسهل من عمليات الحصر والتوزيع والاستهداف والتخارج لهم.

[3] يقوم بنك الطعام بدعم صغار المزارعين وتمكينهم، وفقًا لاستراتيجيته القائمة على أربعة محاور رئيسية، هي: الحماية، والوقاية، والتمكين، والارتقاء، خاصة أن أهمية التمكين الزراعي تأتي في ضوء عمل البنك في القطاع الغذائي، باعتبار الزراعة قطاعا رئيسيا في الاقتصاد المصري.

- **توسيع تغطية منظومة التأمين الصحي الشامل لضمان توفير خدمات الرعاية الصحية لجميع المواطنين.** ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع تغطية منظومة التأمين الصحي العام الجديدة، وتعزيز البنية التحتية الصحية، وتوفير الدعم المالي للفئات ذات الدخل المنخفض.
- **دمج الجهات المسؤولة عن تحصيل مساهمات التأمين الاجتماعي في إطار وزارة المالية وتحديدا مصلحة الضرائب.** وذلك من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات؛ حيث يؤدي إلى التدقيق التلقائي وتقليل الفاقد، وفرض لوائح التأمين الاجتماعي بشكل أكثر اتساقًا.

الخاتمة

إن أهم ما يميز التجربة الصينية فيما يخص سياسات سوق العمل هو أنها خططت مبكرًا في سياساتها العامة للحماية الاجتماعية لدمج برامج المساعدات الاجتماعية وبرامج التأمين الاجتماعي بما يخدم سوق العمل، وهو ما قامت به منذ بداية عام 1978، تدريجيًا، بحيث لم يكن القضاء على الفقر هو الهدف الرئيسي بقدر جعل الأسر قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية من خلال الحصول على فرصة عمل، سواء حكومية، أو في القطاع الخاص، أو من خلال العمل الحر، وهو ما استطاعت سياسة التشغيل الوطنية تحقيقه، خاصة أنها اتسمت بالتدرج، واعتمدت على آلية وقائية وليس مجرد آلية علاجية فقط لمشكلات سوق العمل في الصين.

كما أظهرت الدراسة أهمية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الحكومة الصينية؛ لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحسين مستويات معيشة المواطنين. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى تقليص معدلات الفقر، والبطالة، وتعزيز التوازن الاجتماعي في الصين.

ومن جانبها، تواجه مصر تحديات مشابهة في مجال الحماية الاجتماعية، ويمكن الاستفادة من تجربة الصين في هذا الصدد.

المراجع

المراجع العربية

بن عطا الله، عائشة. (2011). *وضعية البطالة واستراتيجية التشغيل في الصين*. الملتقى الدولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة المسيلة.

حسن، سحر محمد. (يناير، 2015). عوامل نهوض الاقتصاد المصري: دراسة حالة الجمهورية البرازيلية الفترة من 2003 إلى 2014. *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة*، جامعة الأزهر، (13).
https://jsfc.journals.ekb.eg/article_27091.html

حسن، منصور مغاوري. (2008). *التداعيات الاجتماعية للسياسات الاقتصادية: آليات للمواجهة*. المؤتمر السنوي العاشر، *السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية*. المؤتمر السنوي العاشر، 26–29 مايو، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سلامة، حسن. (2017). العدالة الاجتماعية ورشادة السياسة الحمائية، في: العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي. *مجلة أحوال مصرية*، *15*(63). القاهرة: مركز الأهرام والدراسات السياسية والاستراتيجية.
https://acpss.ahram.org.eg/News/5655.aspx

الشرقاوي، ماجد أبو النجا. (2020). الاقتصاد التضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الاقتصاد المصري. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، (74)، ص711.

عبد الحميد، أحمد السيد علي. (2023). محددات انخفاض معدل البطالة في الصين بالإشارة إلى الدول العربية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، *37*(1)، 579–580.
https://sjrbs.journals.ekb.eg/article_289446_05689ae40e9f57b594eba1e3eb5a74d1.pdf

العوادي، سامي. (2005). *التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر*، ص 6. تورينو، إيطاليا: المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية.
https://hrdiscussion.com/downloadfile/8093/1/1306190671

العيسة، سفيان. (2007). الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات. *أوراق كارنيجي. سلسلة الشرق الأوسط*، (5). http://www.CarnegieEndowment.org

العيسوي، إبراهيم. (2007). *الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

المتولي، سامح محمد السيد. (2023). *صنع السياسات العامة العالمية: دراسة لبرنامج العمل اللائق في الفترة من 1999–2018* (*رسالة دكتوراه*). جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
http://lib.mans.edu.eg/eulc_v5/Libraries/Thesis/BrowseThesisPages.aspx?fn=ThesisPicBody&BibID=12981930&TotalNoOfRecord=431&PageNo=14&PageDirection=previous

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (٢٠٠٨). *السياسة الاجتماعية المتكاملة: من المفهوم إلى الممارسة– التقرير الثاني*، ص١. بيروت: منشورات الأمم المتحدة.
https://archive.unescwa.org/file/30953/download?token=Zm6vTfZT

لطفي، وفاء. (2021). دور الجهاز الإداري في تحقيق التنمية في الصين: واقع ورؤية استشرافية. *مجلة السياسة والاقتصاد*، *13*(12)، 10–14. القاهرة: كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة 6 أكتوبر.

https://jocu.journals.ekb.eg/article_197540.html

مناع، ندى جمال شديد؛ الحناوي، ندى جمال شديد؛ وحسن، دينا مفيد علي. (2021). تطور سياسات الحماية الاجتماعية في مصر : تحليل تاريخي. *مجلة بحوث*، *1*(8)، 49-71. القاهرة: جامعة عين شمس- كلية البنات للآداب والعلوم والتربية.
http://search.mandumah.com/Record/1314868

منظمة العمل الدولية. 2014. *الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلى الحق*، جنيف، ص6.
https://www.ilo.org/ar/publications/alhmayt-alajtmayt-mn-alamtyazat-aly-alhq

الموقع الرسمي لخريطة مشروعات مصر. https://egy-map.com/

هيلبرونز، روبرت. (2002). *قادة الفكر الاقتصادي*. البراوي، راشد (ترجمة)، ص 124، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

المراجع الأجنبية

Asian Development Bank, ADB. (2003*). Social protection: The poverty reduction strategy of the Asian development bank*,14-15.
https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/32100/social-protection.pdf

Barrientos, A. (2019). *The role of social assistance and inequality in Asia and the Pacific*, (ADB) Sustainable Development Working Paper Series, #62. Philippines.
https://www.adb.org/sites/default/files/publication/525401/sdwp-062-social-assistance-asia-pacific.pdf

Bowen, T., Ninno, C., Andrews, C., Coll-Black, S., Gentilini, U., Johnson, K., Kawasoe, Y., Kryeziu, A., Maher, B., & Williams, A. (2020). *Adaptive social protection: Building resilience to shocks*. International Bank for Reconstruction and Development, Washington, D.C: World Bank Group, 1-6.
https://documents1.worldbank.org/curated/en/579641590038388922/pdf/Adaptive-Social-Protection-Building-Resilience-to-Shocks.pdf

Chan, C. K. C., & Zhai, Y. (2013). Active labour market policies in China – towards improved labour protection? *Journal of Asian Public Policy*, *6*(1), 10-25.
http://dx.doi.org/10.1080/17516234.2013.765181

Di, Y. (2005). *China's employment policies and strategies,* [Unpublished paper]. Chinese Academy of Labour and Social Security, Ministry of Labour and Social Security, P.R. China.
https://www.oecd.org/employment/emp/37865430.pdf

Duckett, J. (2020). Neoliberalism, authoritarian politics and social policy in China. *Development and Change. Forum, 51*(2), 523-539. John Wiley & Sons Ltd on behalf of International Institute of Social Studies.
https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/dech.12568

Freije-Rodriguez, S., & Zhao, F. (2022). *Public expenditures under the 2011–2020 poverty reduction strategy in China. Commitment to Equity.* Working Paper #118, CEQ Institute Tulane University, Department of Economics. http://repec.tulane.edu/RePEc/ceq/ceq118.pdf

Heilmann, S. (2008). Policy experimentation in China's economic rise. *Studies in Comparative International Development*, *1*(43), 1–26. https://link.springer.com/article/10.1007/s12116-007-9014-4?utm_source=getftr&utm_medium=getftr&utm_campaign=getftr_pilot

ILO. (2016). *China decent work country programme 2016-2020.* ILO Office for China and Mongolia. https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/how-the-iloworks/organigramme/program/dwcp/WCMS_562087/lang--en/index.htm

ILO. (2017). *World social protection report: Universal social protection to achieve the sustainable development goals*. Geneva, 2017-2019, 2. https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_604882/lang--en/index.htm

ILO. (2021). *World social protection report 2020-2022: Social protection at the crossroads – in pursuit for a better future.* ILO office, Geneva.

Leisering, L. (Ed.) (2021). *One hundred years of social protection: The changing social question in Brazil, India, China, and South Africa.* Global Dynamics of Social Policy Palgrave: Macmillan. https://citations.springernature.com/book?doi=10.1007/978-3-030-54959-6

Le-rong, Y & Xiao- Yun, L. (2021). The effects of social security expenditure on reducing income inequality and rural poverty in China. *Journal of Integrative Agriculture*, *20*(4) 1060–1067. Elsevier. www.sciencedirect.com

Liu, M., Feng, X., Wang, S., & Qiu, H. (2019). China's poverty alleviation over the last 40 years: successes and challenges. *Australian Journal of Agricultural and Resource Economics,* (64), 209-219. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/1467-8489.12353

Mason, A., Lee, R. & members of the NTA network. (2022). Six ways population change will affect the global economy. *Population and Development Review*, *48*(1), 51.

National Bureau of Statistics (NBS). (2017). *China statistical yearbook 2017*. China Statistics Press. https://www.chinayearbooks.com/china-statistical-yearbook-2017.html

Naughton, B. (2018). *The Chinese economy adaptation and growth* (2nd ed.). Cambridge, MA: MIT Press. https://0810exkd0-1106-y-https-onlinelibrary-wiley-com.mplbci.ekb.eg/doi/10.1111/ehr.12869

Ravallion, M. (2009). Are there lessons for Africa from China's success against poverty? *World Development*, *37* (2), 303–331. Elsevier. https://08101xkau-1106-y-https-www-sciencedirect-com.mplbci.ekb.eg/science/article/pii/S0305750X08002192

Schmitt, C., Lierse, H., Obinger, H., & Seelkopf, L. (2015). The Global emergence of social protection: Explaining social security legislation 1820–2013. *Politics & Society*, *43*(4), 503-524. https://journals.sagepub.com/doi/epub/10.1177/0032329215602892

Shi, S.-J. (2021). Social security: The career of a contested social idea in China during the reform era, 1978-2020. In L. Leisering (Ed.), One hundred years of social protection: Global dynamics of social. Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-030-54959-6

World Bank & Development Research Center of the State Council (DRC). (2019). *Innovative China: New drivers of growth*. Washington, D.C.: World Bank.

World Bank. (2022). *Four decades of poverty reduction in China: Drivers: Insights for the world and the way ahead*. Washington, D.C.: World Bank Group & Development Research Center of the State Council, the People's Republic of China. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/bdadc16a4f5c1c88a839c0f905cde802-0070012022/original/Poverty-Synthesis-Report-final.pdf

Worldometer. (2024). *China population*. https://www.worldometers.info/world-population/china-population/

Xian, Z. (2018). *Poverty Monitoring in Rural China*. https://www.nass.usda.gov/mexsai/papers/comparingpovertyp.pdf

Yan, K. (2016). *Poverty alleviation in China*. A theoretical and Empirical Study. Berlin: Springer. https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-662-47392-4/cover

The International Journal of Public Policies In Egypt - Volume 3 - Issue 3 (July 2024)
ISSN: Print: 2812-4758, Online: 2812- 4766
Published by IDSC

Comprehensive Public Policies for Social Protection: A Case Study of the Chinese Experience Since 1978

Abstract

Since initiating the reform and opening-up process in 1978, China has undergone significant changes across various sectors, including social protection policies and labor market programs. Integrating social and economic policies has played a crucial role in China's rise as a leading global economic power. This study aims to comprehensively evaluate China's implementation of integrated social protection policies since 1978, focusing on labor market programs, social assistance programs, and social insurance programs. The research analyzes the evolution of China's social policies and programs over time, assessing their effectiveness and impact on the labor market and society. It delves into policies related to health insurance, retirement, unemployment, and the enhancement of working conditions. Additionally, the study reviews the challenges faced in implementing these policies and provides recommendations for future improvements. The research employs analytical methodologies and available secondary data, utilizing the public policy cycle methodology and a case study approach, with China as a key model for other countries. It aims to glean insights and influence the design and implementation of integrated social protection policies. The study identifies several key findings from China's experience, including factors contributing to its success, such as demographic changes, well-defined social protection programs, and decentralized policy implementation. Furthermore, it outlines specific requirements to enhance social protection policies in Egypt, drawing on lessons from China's experience.

Keywords: Social protection, labor market programs, social safety nets, social insurance, China